الأمم المتحدة S/2007/714

مجلس الأمن

Distr.: General
10 December 2007
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أنهي إلى علمكم ما يلي:

في انتهاكٍ جديد لاتفاقات وقف إطلاق النار، وفي مناورةٍ أخرى ترمي إلى نسف عملية المفاوضات الجارية، تتأهب ''جبهة البوليساريو''، بمساندة من الجزائر، لتنظيم مؤتمرها الثاني عشر المزعوم، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر، بتيفاريتي، في قلب المنطقة العازلة.

ويشكل هذا الحدث انتهاكاً خطيراً وصارخا لاتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة في عام ١٩٩١، لا سيما وأنه من واجب بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية أن تكفل خلو ذلك الجزء من الإقليم الواقع شرق النظام الدفاعي – الذي انسحبت منه القوات المسلحة الملكية طواعية بغية توطيد وقف إطلاق النار وتفادي وقوع أي اشتباك جديد، بما في ذلك مع الجيش الجزائري – من أي وجود عسكري أو منشآت مدنية.

وما تنقّل مئات الأشخاص الذين يعيشون فوق التراب الجزائري، وتأطيرهم على يد عناصر عسكرية ترتدي زيا مدنيا لهذا الغرض، سوى انتهاك للاتفاق العسكري رقم ١ على غرار ما شددتم عليه أنتم نفسكم (انظر الوثيقة S/2005/254 المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)، مما يساهم في ''ازدياد حالات التوتر في الميدان وقد [يـ]سفر عن ... تدهور الوضع...'' (انظر الوثيقة S/2005/648 المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥).

وفي هذا الصدد، تود المملكة المغربية أن تذكّر بالأحكام والشروط التي تم بموجبها الإعلان عن وقف إطلاق النار في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وترغب أن تشير، على وجه الخصوص، إلى فحوى الرسالة المؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ التي وجهها في هذا الشأن المرحوم جلالة الملك الحسن الثاني إلى سلفكم السيد خافيير بيريس دي كويار.

121207 121207 07-63554 (A)

وتحرص المملكة على إعادة تأكيد تصميمها على الحفاظ على حقوقها على الإقليم برمّته، ورفضها لأي محاولة ترمي إلى تغيير الواقع فيما يخص وضع هذه المنطقة. فجميع الأنشطة المنفّذة في المنطقة العازلة غير قانونية على الإطلاق، ما دام من يقوم بها يفتقر إلى الصلاحية والشرعية اللازمتين.

ومن ناحية أخرى، يتعارض نقل المئات من ''اللاجئين'' من مخيمات تيندوف مع القانون الإنساني الدولي، ويمثل انتهاكاً جديداً لحقوقهم في الحفاظ على كرامتهم والحماية من أي شكل من أشكال الاستغلال أو العرض أمام الأنظار لأغراض سياسية.

فالأطراف التي تنظم أو تدعم هذا المؤتمر المزعوم، في منطقة محفوفة بالمخاطر، إنما تعرّض حياة أولئك ''اللاجئين'' للخطر، لا سيما وأن وضعهم شاذ سلفاً، إذ لم يسبق قط أن حُددت هويتهم أو جرى إحصاؤهم، كما أنهم محرومون من حقوقهم الأساسية في الحركة والتعبير.

وتتحمل تلك الأطراف أيضا مسؤولية مباشرة عن تحويل وجهة ما يقدمه المجتمع الدولي من مساعدات إنسانية لتلبية أغراض هذه العملية الدعائية الصرفة.

وعلاوة على ذلك، من الواضح أن هذه التظاهرة إنما هي من طينة الأفعال نفسها التي تضطلع بها أطراف أخرى في سبيل تعكير صفو الدينامية الإيجابية التي أنجبتها المبادرة المغربية للحكم الذاتي وكرسها قرارا مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) و ١٧٨٣ (٢٠٠٧) ومشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر A/62/412، الفقرة ٢٤، مشروع القرار الأول).

وختاما، فإنها تشكل تحديا لمجلس الأمن الذي كان قد دعا الأطراف، في الفقرة ٢ من قراره ١٧٨٣ (٢٠٠٧) في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، إلى خلق جو مناسب للحوار ولنجاح المفاوضات. وتتحمل الأطراف الأخرى المسؤولية عن أي تدهور ناجم عن هذه الأفعال.

ولهذه الأسباب مجتمعةً، ترجو المملكة المغربية ممتنةً أن تتفضلوا بالقيام بما ترونه لازماً من الخطوات للتصدي لهذه الممارسات الخطيرة والاستفزازية التي تهدد السلام والاستقرار في المنطقة، وتتنافى مع جو الثقة والهدوء الذي يتعين أن يسود في هذه اللحظة الحاسمة من عملية البحث عن حل سياسي متفاوض بشأنه لهذا النزاع الإقليمي.

وأرجو ممتنا أن تتفضلوا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعميم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن وإصدارها باعتبارها من وثائق المجلس.

(توقيع) المصطفى **ساهل**
السفير
الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة